مجلة صبراتة للعلوم البحرية والشاملة
Sabratha Journal
for Marine and Total Sciences

عدد خاص بالمؤتمر
العلمي الدولي الخامس
لتكنولوجيا علوم البحار
فبراير February 2025

المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا

(الواقع والفرص)

أ. نوري علي محمد قطاطي[1] د. حسن الطاهر الكامل[2]

* وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة لشؤون لمناطق الحرة[1]

* مدير إدارة تنمية القطاع الخاص والاستثمار بوزارة الاقتصاد والتجارة[2]

1. الملخص

اهتمت معظم البلدان بإقامة المناطق الحرة باعتبارها واحدة من العوامل الاقتصادية الناجحة في جذب الاستثمارات إضافة إلى مساهمتها في توفير فرص العمل، والتنمية المكانية، وجذب تكنولوجيا حديثة ومتطورة، وزيادة الصادرات وزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.

وتختلف مقومات نجاح المناطق الحرة وتجارة العبور من دولة إلى أخرى وذلك اعتمادا على طبيعة الهيكل الاقتصادي والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية وتوافر المناخ الملائم للاستثمار، وعلى الرغم من مقومات نجاح المناطق الحرة إلا إن المناطق الحرة في ليبيا لم تحقق أي نجاح كما في البلدان الأخرى، لذلك فقد تناول البحث دراسة واقع المناطق الحرة وتجارة العبورفي ليبيا وفرص الاستثمار فيهما.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على تحليل وتقويم واقع المناطق الحرة وتجارة العبورفي ليبيا باستخدام نموذج التحليل الرباعي (SWOT) لمعرفة نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات التي تواجه نجاح المناطق الحرة وتجارة العبور، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها: أن المناطق الحرة تلعب دوراً هاماً في حل بعض المُشكلات الاقتصادية والاجتماعية وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، كما أن فرص النجاح للمناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا كبيرة جداً، لما تتمتع به من موقع جغرافي متميز وإمكانيات طبيعية كبيرة. بالإضافة إلى الاستفادة من المساحات الشاسعة والتي تزيد عن (140) مليون متر مربع مخصصة لإقامة مشاريع صناعية وتجارية وخدمية متنوعة، وتوفر هذه المناطق حوالي (10) آلاف فرصة عمل مباشرة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: العمل على تحقيق الأهداف المرجوة من إقامة المناطق الحرة وخاصة في جذب الاستثمارات وتشجيع تجارة العبور وعمليات التصنيع المختلفة وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات لتحقيق هذه الأهداف، كذلك العمل على الاستفادة من مقومات نجاح المناطق الحرة وتجارة العبور وما تتمتع به ليبيا من موقع جغرافي متميز وإمكانيات طبيعية هائلة.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

تأتي أهمية المناطق الحرة وتجارة العبور كونهما إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال إقامة صناعات تصديرية وجلب التقنية الحديثة وتوفير فرص عمل وتعظيم الموارد من النقد الأجنبي، وذلك في سياق ما تتمتع به هذه المناطق من مزايا، وما تقدمه من حوافز واعفاءات جمركية وضريبية..فالمناطق الحرة هي إحدى الصيغ التنموية الداعمة لعملية التنمية الشاملة في حد ذاتها، وذلك من خلال تنوع الأنشطة داخل هذه المناطق، وربطها بشبكة من الطرق التجارية فيما بينها وتفعيل تجارة العبور كداعم اقتصادي للدولة.

2.1 الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع تجارة العبور والمناطق الحرة ودورهما في التنمية ودعم الاقتصادات وقد أكدت هذه الدراسات على أهمية المناطق الحرة وتجارة العبورفي تعزيز الاقتصاد الوطني، ومنها ما يلي:

- **دراسة (الشتيوي، 2009)** بعنوان: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الليبي والاقتصاد المصري، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى إبراز أهمية المناطق الحرة في الاقتصاد الوطني وتقديم مجموعة من المقترحات التي تتضمن آليات تطوير عمل المناطق الحرة من أجل زيادة فاعليتها ومساهمتها في الاقتصاد الليبي بالنسبة للدخل القومي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وإجراء دراسة مقارنة بين تجربة المناطق الحرة في كل من الاقتصاد الليبي والمصري، وتوصلت الدراسة إلى العمل على تحقيق الأهداف المرجوة من إقامة المنطقة الحرة، وخاصة جذب الاستثمارات وتشجيع تجارة العبور وعمليات التصنيع المختلفة وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات لتحقيق الأهداف، بالإضافة إلى استكمال باقي المخصصات المالية المطلوبة للمناطق الحرة المزمع انشاؤها في المدن الليبية وتسهيل كافة إجراءات إنجازها، كذلك تفعيل دور هيئة المناطق الحرة وتجارة العبور للقيام بدورها الكامل، ودعوة الشركات للاستثمار في المناطق الحرة في ليبيا والترويج لها.

- **دراسة (الكواش، 2010)** بعنوان: دور المناطق الحرة العربية في جذب الاستثمارات دراسة لعينة من البلدان العربية، حيث هدفت إلى دراسة بعض التجارب العربية في إقامة المناطق الحرة، وكذلك التعرف على دور المناطق العربية من حيث إمكانية جذبها للاستثمارات الأجنبية، ومعرفة معوقات الاستثمار في المناطق الحرة العربية، وتحليل دورها، وقد توصلت إلى أهمية المناطق الحرة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأن أغلب المناطق الحرة العربية لم تنجح بالدرجة الكافية في جذب الاستثمارات باستثناء دولة الامارات العربية المتحدة، وكذلك لم تسهم المناطق الحرة فيها بجذب الاستثمارات وذلك إن معدلات النمو الاستثمارات المناطق الحرة ضعيفة.
- **دراسة (القبي، 2010)** بعنوان: دور المناطق الحرة في تنمية الاقتصادات الوطنية/ دراسة تحليلية لتجارب كل من مصر والإمارات وتونس، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤدي إلى نجاح المناطق الحرة والقيود المفروضة عليها والمعوقات التي تعترضها، وبيان مدى نجاح المناطق الحرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي أنشئت من أجلها، كذلك تسليط الضوء على أثار المناطق الحرة على اقتصاديات الدول النامية قيد الدراسة وذلك بغية الاسترشاد بنتائج المشاريع التي تم إقامتها داخل تلك المناطق من خلال تقييم تلك التجارب ودورها في إنعاش الاقتصاد الوطني، والاستفادة من تجارب البلدان النامية وتقييم تلك التجارب والاسترشاد بمسارها في التجربة الليبية. وقد توصلت إلى أن المناطق الحرة تلعب دوراً هاماً في حل بعض المُشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من دول العالم ، حيث تُعد أحد الأدوات الرئيسية التي تأخذ بها الدولة لزيادة كفاءة استخدام الموارد المُتاحة واستيعاب الأيدي العاملة، بالإضافة إلى زيادة العائد من النقد الأجنبي وزيادة الصادرات وتنمية المناطق النائية ، ونقل التكنولوجيا.
- **دراسة (علي، صبيح، 2014)** بعنوان: المناطق الحرة في العراق "الواقع والتحديات" هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المناطق الحرة في العراق وتحديد الدور المتوقع لها في تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات الأثر التنموي على مجمل النشاط الاقتصادي، واعتمدت الدراسة في البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مقترحات لإنشاء مناطق حرة بالمحافظات العراقية، تبين أنه من الضروري توجه الحكومات المحلية في المحافظات والأقاليم نحو إنشاء مناطق حرة داخل حدودها لغرض الاستفادة من الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية الإيجابية.

– **دراسة (الفارسي وإسماعيل، 2023)** بعنوان: أثر المنطقة الحرة بمصراته على التنمية الاقتصادية في ليبيا – فرص وتحديات، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه المنطقة الحرة بمصراته، واعتمدت الدراسة في البحث على المنهج الوصفي لغرض وصف الظاهرة المدروسة والتي توصلت إلى تطوير استراتيجية فعالة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى المنطقة الحرة بمصراته، من خلال توفير حوافز مالية وتحسين البيئة التجارية والقانونية، وكذلك تعزيز التعاون والتكامل بين المنطقة الحرة والقطاعات الأخرى في ليبيا، بالإضافة تعزيز التوظيف المحلي وتحسين ظروف العمل ودعم الابتكار في المنطقة وتعزيز الشفافية وتحقيق المساءلة ومكافحة الفساد، وتعزيز المشاركة المجتمعية في تطوير المنطقة الحرة.

3.1 أهدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على واقع المناطق الحرة وتجارة العبورفي ليبيا.
- تحديد دور المناطق الحرة وتجارة العبورفي تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- تحديد المقومات الأساسية لنجاح المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا.

4.1 مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة حول تحديد مقومات نجاح المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا، وأهم التحديات التي تواجههما، وإمكانية تطويرها، من خلال تفعيل المناطق الحرة التي صدرت بحقها قرارات إنشاء وكذلك تحديد طرق للعبور التي تحقق التنمية الاقتصادية. وبما أن المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا تعتبر من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي لها الدور الكبير في النهوض بالاقتصاد الوطني دعت الحاجة إلى تسليط هذه الدراسة على هذا النشاط، بحيث تتمحور المشكلة البحثية حول الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- **ما هو واقع المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا وإمكانية تفعيلها ؟**

5.1 أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية الاقتصادية للدراسة في أن المناطق الحرة وتجارة العبور تعمل على تفعيل القدرات الاقتصادية الكامنة والمعطلة على مستوى الاقتصاد الوطني والتي من الممكن أن تزيد من القدرات التصديرية والتنافسية لذلك الاقتصاد، بالإضافة لكونها أحد البدائل الاقتصادية للتنوع الاقتصادي في ليبيا.

كما أن المناطق الحرة تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشئها، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود والحواجز الجمركية بالإضافة إلى فوائدها الاقتصادية.

6.1 فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على فرضية مفادها، بأنه بالرغم من أن المناطق الحرة وتجارة العبورفي ليبيا لا تزال بعيدة عن تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها، إلا أن توفر مقومات نجاح إقامتها يمكن أن يحقق في المستقبل فرصة لإقامة مناطق حرة وطرق للعبور في ليبيا على غرار المناطق الحرة وطرق العبور الناجحة في العديد من الدول الأخرى.

7.1 الفجوة البحثية والإضافة العلمية:

تعتبر الدراسة الحالية من أولى الدراسات التي تناولت نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات التي قد تواجه المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا، من خلال استخدام نموذج التحليل الرباعي SWOT بالاعتماد على القوانين والبيانات والمعلومات الصادرة من الجهة المعنية بتنظيم عمل المناطق الحرة بوزارة الاقتصاد والتجارة.

8.1 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على سؤالها الرئيس، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على تحليل وتقويم واقع المناطق الحرة وتجارة العبورفي ليبيا، من خلال الاطلاع على ما ورد في الأدب الاقتصادي والمتعلقة بالموضوع، والتي تتمثل في الدراسات العلمية المحكمة والدوريات والتقارير، بالإضافة إلى الوثائق الحكومية (التشريعات والأنظمة)، وقد تم استخدام نموذج التحليل الرباعي SWOT لمعرفة نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات التي تواجه المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا، بغية الوصول إلى تشخيص للتحديات التي تواجهها والاعتماد على عدد من التوصيات التي تساعد في تفعيل وتطوير أداء المناطق الحرة وتجارة العبور.

1.8.1 أسلوب جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة في التعرف على واقع المناطق الحرة وتجارة العبورفي ليبيا، اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالموضوع على ما تناولته الدراسات العلمية والدوريات الصادرة بالخصوص. بالإضافة إلى كون الباحثان هما موظفان يعملان بوزارة

الاقتصاد والتجارة، أحدهما بصفته وكيل الوزارة لشؤون المناطق الحرة، والآخر بصفته مدير إدارة تنمية القطاع الخاص والاستثمار ويتبعه في هيكلة الوزارة قسم المناطق الحرة.

2.8.1 مجتمع الدراسة

اقتصر مجتمع الدراسة على جميع القرارات الصادرة بإنشاء المناطق الحرة وتجارة العبور والصادرة من الحكومة والتي تم تعميمها على الوزارات والجهات ذات العلاقة.

9.1 نطاق الدراسة:

- الحدود المكانية: يتمثل في المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا .
- الحدود الزمنية: يشمل الدراسة الفترة الممتدة من 2000م إلى 2023م.

10.1 هيكلية الدراسة:

تناولت الدراسة مجموعة من المباحث مقسمة إلى :

- المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.
- المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للمناطق الحرة وتجارة العبور.
- المبحث الثالث: واقع وتطور المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا.
- المبحث الرابع: الجانب العملي للدراسة.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للمناطق الحرة وتجارة العبور

1.2 مقدمة

تعتبر المناطق الحرة إحدى الدعائم المهمة التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني خصوصا في البلدان النامية، وتكمن الفلسفة التنموية للمناطق الحرة في تنازل الدولة عن بعض الضرائب المستحقة على أي نشاط بهدف تحقيق المنفعة الأكبر لعموم اقتصاد البلد، ولقد اعتمدت العديد من دول العالم لأسلوب إنشاء المناطق الحرة لما لها من أهمية في خلق مصادر تمويلية إضافية للتنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية بطريقة انتقائية وكذلك نقل التكنولوجيا الحديثة وتشغيل الأيدى العاملة المحلية للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية.

2.2 نشأة المناطق الحرة

ترجع فكرة إنشاء المناطق الحرة إلى أكثر من ألفي عام، ففي عصر الإمبراطورية الرومانية كان هناك مزاولة لتجارة الترانزيت وتخزين البضائع بغرض إعادة تصديرها (باوزير، 2000: 93)، حيث اتخذت

في البداية شكل نقاط في مواقع استراتيجية على الطرق والممرات المائية التجارية التي كانت تقوم بدور المراكز التي تقدم خدماتها للتجار والسفن العابرة (الشتيوي، 2009: 6)، وبعد إن كان الهدف من إنشائها أول الأمر هو التخزين وتنشيط التجارة العابرة تطورت إلى القيام ببعض العمليات الصناعية البسيطة ثم وصل الأمر إلى إقامة الصناعات الكبيرة والثقيلة (زين الدين، 2002: 86)، ومنذ أواخر الستينيات أصبحت هناك نزعة ملحوظة بدرجة متزايدة نحو إنشاء المناطق الحرة في الدول النامية، وأخذت الحكومات تنظر بصورة متزايدة إلى المناطق الحرة بتجهيز الصادرات بوصفها وسيلة ناجحة لجذب الصناعات الأجنبية ذات الاتجاه التصديري أملاً في أن تقوم من خلال استثماراتها وعملياتها بتوفير ما يمكن استثماره من الموارد والتكنولوجيا والعمالة وجلب العملات الأجنبية. (الشتيوي، 2009: 7)

3.2 تعريف المناطق الحرة

يعرف القانون الدولي المناطق الحرة (Free Zoon) بأنها "جزء من أرض دولة ما يسمح فيها باستيراد البضاعة وتخزينها وإعادة تصديرها وإقامة الصناعات والنشاطات الاستثمارية الأخرى فيها بمعزل عن القيود الإدارية". (الخيرات، 1990: 790)

وتعرفها المادة (1) من القرار رقم (137) لسنة 2004م بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2000م، بأنها "المناطق المحررة من القيود الضريبية والجمركية والتجارية والنقدية وغيرها والمعلن عنها لجميع الراغبين في الاستثمار فيها أو في استعمالها في تحقيق أغراض المنطقة الحرة".

وتعرف (الأمم المتحدة، 2005: 4) المناطق الحرة بأنها "جزء من إقليم الدولة ينظر عادة إلى السلع التي تدخل من ناحية رسوم وضرائب الاستيراد على إنها خارج الإقليم الجمركي ولا تخضع بالتالي للرقابة الجمركية المعتادة، حيث إن الرقابة الجمركية التي تمارس على السلع الموجودة في المناطق الحرة أكثر مرونة من الرقابة المطبقة على السلع المخزونة في مستودعات جمركية على سبيل المثال أو التي سمح بدخولها وفق نظام الإفراج المؤقت، وعلى الرغم من أن السلطات الجمركية التي تمارس الرقابة الجمركية المعتادة تملك تحت تصرفها مجموعة كاملة من التدابير المحددة التي تكفل الامتثال للقوانين واللوائح التي تعمل على إنفاذها، فهي تلجأ عادة في حالة المناطق الحرة إلى تدابير الرقابة العامة وحدها، لذا لا تخضع الأماكن الواقعة داخل المنطقة الحرة عادة إلى مراقبة

جمركية دائمة؛ وتتقلص عادة تدابير الرقابة المطبقة على السلع أثناء وجودها في المنطقة الحرة إلى الحد الأدنى وتتعلق أساساً بتقديم الوثائق ذات الصلة وفي بعض الدول يطلق على المنطقة الحرة أسماء أخرى مختلفة مثل الميناء الحر أو المستودع الحر".

ومن التعريفات السـابقة للمنطقة الحرة يتبين لنا أن هناك اتفاق حول مفهوم المنطقة الحرة يتضح هذا المفهوم من التعريف التالي:

المنطقة الحرة هي "مساحة من إقليم الدولة كبرت أو صغرت تدخل في نطاق حدودها السياسية، ولكنها في داخل نطاقها وفي علاقتها مع الخارج تعتبر أجنبية عن القانون الجمركي وقيود الاستيراد والتصدير والنقد التي تطبق على سائر أنحاء إقليم الدولة ويطلق عليه إقليم الدولة الجمركي" (باوزير، 2000: 99)، وهذا التعريف يعتبر أكثر شمولاً.

4.2 أهمية المناطق الحرة

1.4.2 أهمية المناطق الحرة بالنسبة للدولة المضيفة:

تسعى الدولة من خلال إنشاء المناطق الحرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يتمثل بعضها فيما يلي: (مصطفى، 2007: 19)

أ. تهيئة المناخ الاستثماري أمام المستثمرين ورجال الأعمال بعيداً عن القيود والإجراءات الروتينية.

ب. إقامة بعض الصناعات التصديرية وخلق نوع من التكامل بين المشروعات الوطنية ومشروعات المناطق الحرة.

ج. تساهم المناطق الحرة في توفير فرص عمالة لعدد من أبناء الدولة مع تدريبهم على أحدث الوسائل العلمية في فنون الإنتاج.

د. زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية نتيجة قيام الدولة بفرض رسوم على المشروعات العاملة بالمناطق الحرة، فضلاً عن الضرائب التي تفرضها الدولة على أجور العاملين المحليين أو الأجانب على حد السواء بتلك المناطق.

هـ. تنمية بعض المناطق النائية والتي يعزف المستثمرين عن الاستثمار فيها نظراً لانخفاض العائد في هذه المناطق مما يدفع الدولة إلى إنشاء المناطق الحرة للنهوض بها.

و. توفير مخزون استراتيجي من السلع الهامة اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية في أوقات السلم والحرب كمواد البناء ومستلزمات الإنتاج والمواد الغذائية.

ز. جذب الاستثمارات الأجنبية إذ تستطيع الدولة عن طريق إنشاء المناطق الحرة إلى جذب هذه الاستثمارات التي تساعد على إحداث التوازن بين الادخار والاستثمار، وبذلك تتغلب الدولة على مشكلة نقص رؤوس الأموال والتي تمثل إحدى عقبات التنمية في الدول النامية.

2.4.2 أهمية المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين:

تتمثل أهمية المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين في النقاط التالية: (مصطفى، 2007: 19)

أ. الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الاقتصادية والضمانات التي تقوم الدولة بمنحها للمستثمرين في أراضيها، وبصفة خاصة الإعفاءات الجمركية على الصادرات والواردات، بالإضافة إلى عدم التعرض للقيود والتعقيدات الإدارية.

ب. الاستفادة من توافر بعض الموارد الاقتصادية منخفضة التكلفة واللازمة لعمليات الإنتاج كتوافر الأيدي العاملة وبعض المواد الخام بأسعار منخفضة، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم زيادة الأرباح ورفع القدرة التنافسية للمشروعات بتلك المناطق.

ج. الاستفادة من مشروعات البنية الأساسية التي توفرها الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وفورات خارجية تستطيع مشروعات المناطق الحرة من خلالها المنافسة عالمياً.

5.2 خصائص المناطق الحرة

تتمتع المناطق الحرة بعدة خصائص نذكر منها ما يلي: (الأمم المتحدة: 1985: 4)

أ. المناطق الحرة ممتلكات صناعية تكون مجالات محصورة داخل المنطقة الجمركية الوطنية، وتقع عادة قرب ميناء أو مطار، ويكون في المعتاد إنتاج هذه المناطق موجهاً للتصدير.

ب. إنها تخطي بأنظمة قانونية وعلى الأخص جمركية خفيفة، من ذلك غياب القيود والرقابة على المبادلات المالية والتجارية، وفي الغالب لا تفرض رسوم على القيمة المضافة أو على العمولات أو غيرها.

ج. إنها غالباً ما تستفيد من إعفاء ضريبي جزئي أو كلي سواء بالنسبة للضريبة المباشرة أو غير المباشرة، فبالنسبة للضريبة المباشرة فان أرباح البنوك الحرة وتوزيعها معفية منها لفترة طويلة غالباً ما تكون (20) عاماً، كما أن الضريبة المفروضة تكون تقديرية وبشكل رمزي.

د. تعامل البضائع التي تصدر إلى المناطق الحرة أو تستورد منها كما لو كانت مصدرة أو مستوردة من الخارج، ومن ثم تخضع لكافة الإجراءات النقدية والجمركية للتعامل الخارجي.

هـ. تعامل المشروعات المقامة داخل المناطق الحرة، كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية.

6.2 أنواع الأنشطة داخل المناطق الحرة:

تضطلع المناطق الحرة بنشاط أو أكثر من الأنشطة التالية: (مصطفى، 2007: 20-21)

1. **الأنشطة التجارية:** تعتبر هذه الأنشطة من أقدم الأنشطة الاقتصادية التي عرفها العالم، وتهتم هذه الأنشطة بعمليات الشحن والتفريغ بصورة أساسية، وغالباً ما تقوم المناطق الحرة بتأدية هذه الأنشطة بالقرب من الموانئ البحرية أو الجوية أو البرية.
2. **الأنشطة الصناعية:** تكون هذه الأنشطة في شكل صناعات خفيفة أو متوسطة أو ثقيلة، وجاءت هذه الأنشطة في مراحل تالية للأنشطة التجارية، وأصبحت بعض المناطق عبارة عن مناطق صادرات صناعية بمختلف أنواعها.
3. **الأنشطة الخدمية:** تشتمل هذه الخدمات على تموين السفن والصيانة والإصلاح، وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة التي تضطلع بها المناطق الحرة قد تتباين من وقت لآخر وفقاً للتشريعات والأهداف التي أنشئت من أجلها تلك المناطق.

7.2 مقومات إنشاء المناطق الحرة

لإنشاء منطقة حرة لابد من توفر المقومات الأساسية التالية:

1.7.2 المقومات السياسية والأمنية:

حيث أن استحداث منطقة حرة في بلد ما هو إلا قرار سياسي قبل أن يكون اقتصادي، هذا ومن جهة أخرى فعدم وجود استقرار سياسي يزيد من درجة المخاطر وظروف عدم التأكد التي يتعرض لها رأس المال المستثمر وهذا يعد معرقل للاستثمار. (فتحية، 2016: 3)

2.7.2 المقومات الطبيعية:

وتشمل الموقع الجغرافي، وتوفر الموارد الطبيعية، وتوطن صناعات معينة، أما توفر الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة نسبياً فتلعب دوراً هاماً، غير إنه لوحظ أن الموقع الجغرافي الجيد يسبق في الأهمية توفير الأيدي العاملة الرخيصة، وبقدر توفر هذه المزايا للمناطق الحرة يكون نجاحها في تحقيق أهدافها ولعل إيجاد هذه الحوافز وغيرها يكون بمثابة تعويض لنواحي القصور والنقص في مجالات أخرى. (زين الدين، 2002: 98)

3.7.2 مقومات البنية الأساسية:

يعتبر إنشاء البنية الأساسية في المنطقة الحرة خاصة شبكة طرق جيدة عاملاً هاماً لنجاح المناطق الحرة، كما تشمل أيضاً المنشآت والمخازن والكهرباء والطاقة (زين الدين، 2002: 99)، ويقوم عدد من المناطق الحرة بتشجيع الاستثمارات في البنية التحتية ومنحها مزايا إضافية، وذلك بهدف تنمية البنية التحتية بها وبالتالي اجتذاب المزيد من الاستثمارات لها. (الشتيوي، 2009: 13)

4.7.2 المقومات المالية:

وتشمل الإعفاءات الجمركية للواردات والصادرات والإعفاء من ضريبة الدخل بصورة دائمة أو لمدة محدودة، وتخفيض أنواع الضرائب الأخرى أو الإعفاء منها ومنح تسهيلات ائتمانية وفرض رسوم مناسبة لاستهلاك المياه والغاز والكهرباء. (مصطفى، 2007: 27)

5.7.2 المقومات التشريعية:

من أجل قيام المناطق الحرة لا بد من توفير الأساس القانوني لإنشائها وإدارتها وبيان الحوافز والمزايا التي توفرها للمستثمرين، بالإضافة إلى ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة للاستثمار ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة والتأميم والتقاضي والتحكيم والتأمين والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتسجيل الشركات وتحديد أنظمة المصارف وشركات التامين. (كرواد، 2020: 41).

6.7.2 مقومات توفير الخدمات العامة:

يعتبر إنجاز الأعمال الإدارية والروتينية خلال جهاز واحد متخصص عاملاً هاماً لتخفيض الإجراءات الإدارية وتبسيطها، وهذه الخدمات يحتاجها المستثمر الأجنبي دائماً، يضاف إليهم ضرورة إنشاء ورش للصيانة والإصلاح، وكذلك توفير الخدمات الصحية والأمن وإنشاء أماكن للراحة والترفيه كذلك إنشاء المطاعم والفنادق ومحطات خدمة السيارات. (زين الدين، 2002: 99)

8.2 أنواع المناطق الحرة

تنوعت أشكال المناطق الحرة مع تعدد أنشطتها وتنوع المشاريع المقامة فيها، ومن أهم هذه الأنواع: (علي، صبيح، 2014: 192-193)

1.8.2 حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها (الموقع والمساحة) ، وتشمل:

أ. **المناطق الحرة العامة:** هي تلك المنطقة المحددة جغرافيا والتي تمنحها الحكومة وضعا مميزا فيها يتصل بالسياسات الضريبية والإعفاءات وضوابط الاستيراد والتصدير وغيرها من التسهيلات

بهدف جذب المستثمرين المحليين والأجانب إليها لتشجيع الصادرات والنشاط التجاري عموما وتحسين وضع ميزان المدفوعات وغيرها من الفوائد الاقتصادية والمالية التي تعمل الحكومات المختلفة على تحقيقه، وهي مفتوحة للمستثمر المحلي والأجنبي دون وضع أنظمة وشروط وضوابط إضافية تتجاوز تلك المتعلقة بمزاولة النشاط التجاري في تلك المنطقة وهي مناطق مجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لاستقبال المشاريع.

ب. **المناطق الحرة الخاصة:** تنشأ هذه المناطق داخل الدوائر الجمركية أو في داخل البلاد ، وتكون مقصورة على مشروع واحد لأغراض صناعية أو للتخزين أو لأية عمليات أخرى بغرض الإفادة من مزايا المناطق الحرة، ويصدر بشأن هذه المناطق وبيان موقعها وحدودها ونوع النشاط المرخص به فيها قراراً من الجهة التي تتولى مباشرة الأشراف على المناطق الحرة.

ج. **المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة:** وهي مناطق حرة داخل مدن حرة، وهي ليست مناطق مغلقة، وإنما هي مدن أو مقاطعات متكاملة تحتوي على الخواص الاعتيادية للمجتمع، وتختلف هذه المناطق عن باقي المناطق الحرة في وجود اللامركزية الإدارية التي تسمح باتخاذ قرارات الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة خارج نطاق الدولة، كما يسمح لها بتطوير البنى الارتكازية الخاصة بهم طالما تستطيع تحصيل الأموال من الرسوم أو من أرباح المشاريع التي تمتلكها جزئيا أو كليا.

2.8.2 حسب نوعية النشاط الممارس فيها (طبيعة النشاط)، وتشمل:

أ. **المناطق الحرة التجارية:** وتعد المناطق الحرة التجارية من أقدم نماذج المناطق الحرة وتهدف إلى التصدير أو إعادة التصدير حيث تستعملها الشركات الكبرى كمركز لتوزيع بضائعها المصنعة إلى البلد الأم وغالبا ما يكون موقع هذه المناطق في إطار ميناء بحري أو جوي أو بالقرب منه بهدف تسهيل عمليات التصدير والاستيراد. (سليم، عصام، 2022: 25)

ب. **المناطق الحرة الصناعية:** هذا النموذج أكثر حداثة من الأشكال السابقة، وبدأ بالانتشار منذ خمسينات القرن الماضي، والمقصود بهذا النوع هو أن تقتطع الدولة مساحة من أراضيها لغرض قامة الصناعات والأعمال التجارية والمصرفية والخدمية المرتبطة بها، وتتضمن العمليات

الصناعية المقامة في هذه المناطق عدداً من التغييرات الجوهرية كعمليات التحويل أو التكميل أو التجميع أو التكرير ومن ثم يعاد تصديرها أو استخدامها لسد الطلب المحلي.

ج. **المناطق الحرة التجارية الصناعية:** يعد هذا النوع من أحدث أنواع المناطق الحرة حيث يجمع بين المناطق الحرة التجارية والمناطق الحرة الصناعية ، ويمكن أن يطلق عليها تسمية المناطق الحرة الشاملة، وتحتاج هذه المناطق إلى مساحات واسعة نسبياً بسبب اتساع حجم ونوعية المشروعات المقامة فيها مع توفير البنى التحتية المطلوبة والحوافز والتسهيلات الأخرى، وتعد هذه المناطق من أهم المناطق الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية في الوقت الحاضر.

د. **المناطق الحرة الخدمية:** وهي مناطق حرة تقام فيها المشروعات الاستثمارية التي تزاول الأنشطة المتعلقة بأعمال النقل بكافة أشكاله وكذا الأعمال المصرفية والتأمين وأي خدمات أخرى تحتاج إليها مشروعات المناطق الحرة والمشروعات الاستثمارية الأخرى داخل الدولة، وقد تعددت الأشكال والصور التي تندرج تحت هذا النوع من المناطق الحرة ويمكن حصر أهمها: (سليم، عصام، 2022: 28-29)

- **المناطق الحرة المصرفية:** وتعرف بأنها "مساحة محددة جغرافيا أي أن المصارف بمختلف الجنسيات تمارس أنشطتها بحرية، شرط أن تتعامل مع غير المقيمين وبعملات غير عملة البلد المضيف" حيث تحولت حاليا لمراكز مالية لها شهرة عالمية، وتقوم بقبول الإيداعات وتقديم القروض وفق أسهل الإجراءات المالية.
- **المناطق الحرة للتأمين:** وهي مناطق تعمل بنفس الأنظمة التي تسير عليها المناطق الحرة المصرفية، وتستفيد كغيرها من المناطق الحرة من التسهيلات والحوافز الجمركية والإدارية التي تقدمها الدول المضيفة، ويوجه نشاط هذه المناطق نحو تأمين أخطار المشروعات الكبرى.
- **المناطق الحرة المتعددة التخصصات:** وتسمى أيضا بمجمعات الأعمال الحرة، ويعد هذا النوع الأكثر تطورا من أنواع المناطق الحرة العامة في الوقت الحاضر، حيث تمارس أنشطة متعددة في وقت واحد كالنشاط التجاري والتخزين والنشاط الصناعي والمعارض والنشاط الخدمي، كشركات التأمين والمصارف ومكاتب الاستشارات الفنية والقانونية وبالإضافة إلى مجمعات

التكنولوجيا والإنتاج الفني والتلفزيوني والإعلامي والانترنت، وخدمات النقل البحري من الشحن والحاويات وخدمات التجارة الخارجية.

3.8.2 حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة في الإنشاء، وتشمل: (السيد، 2020: 307)

أ. **المناطق الحرة الوطنية:** تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.

ب. **المناطق الحرة الدولية (المشتركة):** هذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الإقليمي والعالمي حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص أو تعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة.

ج. **المناطق الحرة التي تشمل مدنا بأكملها:** غالبا ما يتم إنشاء هذا النوع من المناطق الحرةٍ وفقا لظروف تتعلق بسعي الدولة المضيفة لتطوير مدينة معينة وتحويلها إلى مركز تجاري أو صناعي ، ووفقا لهذا النظام تقوم الدولة المضيفة بالتعامل مع مداخل ومخارج المدينة على أنها بوابات للمنطقة الحرة حيث يتم التعامل مع الصادرات والواردات فيها على أنها قادمة من وإلى الدولة المضيفة، ولا تنشأ الدول هذا النوع من المناطق الحرة إلا بتوافر شروط معينة كتكامل مجمل الأنشطة الاستثمارية في المدينة مع بعضها البعض.(سليم، عصام، 2022: 24)

وفي اطار التطورات الاقتصادية النوعية الأخرى، فقد استحدثت مناطق حرة متخصصة، ويعتبر هذا النوع من المناطق الأكثر تطورا في الوقت الحاضر، ومنها: (فضلية، 2008: 15)

- **المناطق الحرة التكنولوجية:** كمدينة دبي للأنترنت، وهي أول منطقة حرة في العالم للأعمال الإلكترونية.
- **المناطق الحرة الإعلامية:** وكان الأردن (على مستوى الوطن العربي) سباقاً في إقامة المنطقة الحرة للإعلام في مدينة (الزرقاء)، كما أقيمت في مصر منطقة حرة للإعلام والإنتاج الفني بالقاهرة.
- **المناطق الحرة ذات الأنشطة النوعية التخصصية:** أو مناطق السلعة الواحدة، كالمدينة الإعلامية عالية التقنية الماليزية، والمناطق الأردنية الحرة الخاصة، في مجال (الأسمدة وخدمات الإنتاج والبرامج التلفزيونية وذبح المواشي) على سبيل المثال، المنطقة الحرة النيجيرية للغاز والنفط،

والمنطقة الحرة لتجارة سلعة البن في زيمبابوي، ومنطقة المجوهرات في تايلاند ومنطقة الجلود في تركيا.

9.2 مفهوم تجارة العبور

تجارة العبور هي "نقل السلع من مراكز الإرسال إلى مراكز وموانئ الاستقبال بقصد إيداعها مؤقتا أو إجراء بعض عمليات التصنيع عليها أو تغليفها أو تعبئتها ثم إعادة تصديرها دون أن تؤدى عنها رسوما جمركية".(الاستراتيجية الوطنية، 2024: 9)

كما عرّف القانون رقم (9) لسنة 2000م بشأن تنظيم المناطق الحرة وتجارة العبور، البضائع العابرة بأنها "البضائع المدخلة إلى ليبيا من خلال المراكز الجمركية بغرض إخراجها من ليبيا من مركز جمركي آخر".

كما عرّفت منطقة العبور الحرة: بأنها "المنطقة التي تمر عبرها البضائع في طريقها من دولة إلى أخرى، وتكون أيضا محررة من القيود الضريبية".

وقد عَرف متعهد العبور بأنه "أي شخص طبيعي أو اعتباري يتولى أو يعهد إليه بمسؤولية نقل بضاعة عابرة".

10.2 أنواع تجارة العبور وعوامل فاعليتها

من أنواع تجارة العبور نذكر الأنواع الأتية: (الاستراتيجية الوطنية، 2024: 9)

1.10.2 **التجارة عبر المنافذ البرية** : تداول السلع والبضائع التي يتم نقلها عبر الحدود البرية بين الدول، سواء بوساطة الشاحنات أو القطارات.

2.10.2 **التجارة عبر الموانئ البحرية** : تداول السلع التي يتم شحنها عبر الموانئ البحرية ونقلها عبر المحيطات والبحار والأنهار إلى وجهتها النهائية.

3.10.2 **التجارة عبر الشحن الجوي** : تداول السلع والبضائع والتي يتم شحنها جوا ونقلها عبر المطارات إلى وجهتها النهائية.

وتعتمد تجارة العبور على العديد من العوامل مثل البنية التحتية للنقل، واللوائح الجمركية، الإمكانيات اللوجستية والاتفاقيات التجارية الدولية إذا تمت إدارتها بفعالية، ويمكن أن تكون تجارة العبور فعالة ومربحة للمستثمرين وتسهم في تعزيز الاقتصادات الوطنية والعالمية.

المبحث الثالث: واقع وتطور المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا

1.3 النشأة والتشريع للمناطق الحرة وتجارة العبور:

يعود التوجه إلى إنشاء المناطق الاقتصادية الحرة في ليبيا منذ منتصف القرن العشرين من خلال إصدار القانون رقم (10) لسنة 1959م أول قانون يسن في ليبيا بشأن إنشاء المناطق الحرة، ولم تبدأ الحكومات المتعاقبة في تأسيس المناطق الحرة إلا بعد مرور مدة من الزمن حيث صدر القرار رقم (20) لسنة 1999م بشأن إنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة التي ألغيت بعد ذلك، ولكن العمل الفعلي بدأ بعد صدور القوانين والقرارات ذات العلاقة وهي كالتالي:

- القانون رقم (9) لسنة 2000م بشأن تنظيم المناطق الحرة وتجارة العبور.
- القرار رقم (137) لسنة 2004م بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2000م.
- القانون رقم (10) لسنة 2010م بشأن الجمارك.
- القرار رقم (593) لسنة 2010م بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (10) لسنة 2010م.
- القانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار.
- القرار رقم (499) لسنة 2010م بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2010م.
- القانون رقم (14) لسنة 2010م بإنشاء منطقة تنمية وتطوير زوارة – رأس أجدير وبعض المناطق الأخرى.
- القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري ولوائحه التنفيذية.

كما أن إنشاء المناطق الحرة يهدف إلى إحياء تجارة العبور التي كانت تتم في فترة سابقة تسمى "تجارة القوافل"، وتعمل المناطق الحرة على تفعيل عمليات تجارة العبور من خلال ربط هذه المناطق عبر طرق تجارية لنقل البضائع والسلع وجعلها حلقة وصل تجارية.

2.3 المناطق الحرة في ليبيا

لقد عمدت ليبيا مثل باقي الدول إلى إنشاء مناطق تجارية تخضع لسيادتها سياسيا وتشريعيا تسمى بـ (المناطق الحرة)، وتستخدمها كوسيلة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكأداة من أدوات التنمية الاقتصادية والتنمية المكانية، حيث يساهم رأس المال الأجنبي إلى جانب رأس المال المحلي في إقامة المشروعات الاستثمارية في شتى المجالات (التجارية ، الصناعية ، الخدمية)، مما يؤدي إلى تشغيل

الأيدي العاملة واكتسابها الخبرة والمهارة وتوفير التكنولوجيا الحديثة وتشجيع الصناعات التصديرية واستغلال الموارد المحلية وتنشيط الاقتصاد الداخلي في مجالات التصنيع والنقل والتأمين وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ..... وغيرها. (كرواد، 2020: 50)

ولقد صدرت العديد من القرارات بإنشاء مناطق حرة اقتصادية، والجدول رقم (1.2) يبين ترتيب انشاء المناطق الحرة في ليبيا من حيث الأقدم للأحدث، وفاعليتها من عدمها، بالإضافة إلى حجم المساحة المخصصة للأعمال وإجمالي فرص العمل المباشرة والمتاحة تقريبا.

جدول رقم (1.2) المناطق الحرة التي صدر لها قرارات إنشاء

ت	اسم المنطقة	رقم القرار	نوع النشاط الاقتصادي	المساحة	ملاحظات
1	مصراتـــه	رقم (495) لسنة 2000	تجاري - صناعي – خدمي	2739 هكتار	مفعلة
2	المريسة	رقم (744) لسنة 2007	تجاري - صناعي – خدمي	1200 هكتار	غير مفعلة
3	شرق مدينة طبرق (البطنان)	رقم (875) لسنة 2007	تجاري - صناعي – خدمي	450 هكتار	غير مفعلة
4	رأس جدير	رقم (371) لسنة 2014	-	150 هكتار	غير مفعلة
5	البمبمـــة	رقم (373) لسنة 2014	تجاري وصناعي وخدمي وسياحي	4000 هكتار	غير مفعلة
6	تمنهنـت	رقم (196) لسنة 2015	تجاري وصناعي	3045 هكتار	تتبع منطقة مصراته
7	مساعـد	رقم (685) لسنة 2015	تجاري - صناعي – خدمي	2500 هكتار	غير مفعلة
8	الزنتـــان	رقم (184) لسنة 2016	تجاري - صناعي – خدمي	100هكتار	غير مفعلة
9	ميناء جليانة التجاري	رقم (222) لسنة 2021	تجاري - صناعي – خدمي	-	غير مفعل
			إجمالي المساحة المخصصة للأعمال	14,184 هكتار. تقريبا (141) مليون م^2	
			إجمالي فرص العمل المباشرة	10,000 فرصة عمل تقريبا	

(المصدر: الباحثان)

كما صدرت بعض القرارات المتعلقة بإنشاء بعض المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة وفق القانون رقم (14) لسنة 2010م بإنشاء منطقة تنمية وتطوير زوارة – رأس أجدير وبعض المناطق الأخرى، والجدول رقم (2.2) يبين هذه المناطق ذات الطبيعة الخاصة.

جدول رقم (2.2) المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة

ت	اسم المنطقة	رقم القانون أو القرار	ملاحظات
1	زوارة رأس جدير	القانون رقم (14) لسنة 2010م	-
2	شرق مصراته	القرار رقم (175) لسنة 2021م	تجاري وصناعي وخدمي
3	وادي الحرير	القرار رقم (711) لسنة 2021م	تجاري وصناعي وخدمي

(المصدر: الباحثان)

وحتى يتم الاستفادة من الموقع الجغرافي والبنية التحتية وتفعيل تجارة العبور عبر الصحراء الليبية للوصول إلى الدول الحبيسة في جنوب ليبيا، قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بتقديم مقترح لإنشاء بعض المناطق الاقتصادية الحرة اللوجستية في منطقة الجنوب الليبي بهدف تسهيل وتنظيم تجارة العبور، بالإضافة إلى المساهمة في التنمية المكانية كأحد أهداف إنشاء هذه المناطق. ويوضح الجدول رقم (3.2) المناطق الحرة المقترحة.

جدول رقم (3.2) المناطق الحرة المقترحة بالإنشاء

ت	اسم المنطقة الحرة	نوع النشاط الاقتصادي	ملاحظات
1	المنطقة الحرة الخمس	تجاري - سياحي - خدمي	تمت الموافقة ولم يصدر قرار
2	المنطقة الحرة الكفرة	تجاري - عبور - خدمي	-
3	المنطقة الحرة القطرون	تجاري - عبور - خدمي	-

(المصدر: الباحثان)

وتعتبر المناطق الحرة في ليبيا واجهة استثمارية هامة ومركزا ريادية في تقديم الخدمات الاستثمارية، وبدأت فكرة المناطق الحرة في ليبيا منذ سنة 2000م بإنشاء أول منطقة حرة في مدينة مصراته لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمات تجارة الترانزيت، حيث تعتبر المنطقة الحرة مصراته المنطقة الوحيدة التي نجحت في أداء مهامها وفق قرار الإنشاء رقم (495) لسنة 2000م.

3.3 المسارات وطرق تجارة العبور في ليبيا

توجد شبكة من الطرق سواء الرئيسية أو الفرعية تربط المدن الليبية ببعضها، إلا أن هناك طرق ذات الأهمية بتجارة العبور وهي: (الاستراتيجية الوطنية، 2024)

- **طريق العبور الأول** : وهي الطريق التي تربط غرب البلاد بشرقها على الساحل الشمالي من معبر رأس جدير غربا حتى معبر امساعد شرقا.

- **طريق العبور الثاني** : وهي الطريق الممتدة من الساحل الشمالي الغربي للبلاد، ابتداء من مدينة مصراته باتجاه الجنوب مروراً ببعض المناطق في الوسط وصولا إلى بلدية القطرون ومنها إلى دولة النيجر.
- **طريق العبور الثالثة** : وهي الطريق الممتدة من الساحل الشمالي الشرقي للبلاد وبالتحديد من مدينة بنغازي باتجاه الجنوب مروراً ببعض المناطق في الوسط وصولا إلى بلدية الكفرة ومنها إلى دولة السودان وتشاد.

حيث صدر رئيس مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (263) لسنة 2022م، بشأن تشكيل لجنة دراسة مشروع طريق العبور (مصراته – تمنهنت – أغاديس)، وقد أسندت لها مهام اعداد الدراسات والمقترحات لتنفيذ المشروع واقتراح آليات التمويل والجدول الزمنى لتنفيذه.

كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (265) لسنة 2022م بشأن اعداد دراسات ومقترحات بشأن تنفيد مشروع طريق العبور بنغازي الكفرة السودان.

وبناء على ما خلصت إليه اللجنة المشكلة بالخصوص أصدر مجلس الوزراء القرار (127) لسنة 2023م بشأن الإذن لوزارة المواصلات بمباشرة إجراءات التعاقد مع مكاتب استشارية لإعداد الدراسات الاقتصادية والفنية والتخطيطية لطرح مشروع انشاء طريق (مصراته– تمنهنت – اغاديس) من خلال نظام الاستثمار (BOT) أو نظام الشراكة بين القطاع العام والخاص.

4.3 مقومات نجاح المناطق الحرة في ليبيا

تتمتع ليبيا بمجموعة من المقومات التي تساعد على نجاح المناطق الحرة، ومنها:

أ. **الموقع الجغرافي** : تتمتع ليبيا بموقع جغرافي متميز، فهي تطل على البحر المتوسط بساحل طوله قرابة 1900 كم شمال القارة الأفريقية، وتمتد رقعتها الشاسعة من وسط أفريقيا الشمالي على البحر المتوسط حتى مرتفعات وسط القارة الأفريقية، ويعد موقع ليبيا الجغرافي هاماً واستراتيجياً وسيطاً في حوض البحر الأبيض المتوسط بين القارة الأوربية والأفريقية، مما يجعلها نقطة وصل جغرافي مهم لخطوط التجارة الدولية بين الشمال الأفريقي والدول الأفريقية الحبيسة مع الأخذ في الأعتبار الدول المجاورة وما توفره من أسواق مهمة على المدى الطويل.

ب. **الموارد الاقتصادية** : تعتبر ليبيا أحد أكبر الدول في احتياطي النفط في العالم، كما أنها تعد أحد مكامن الاستثمارات الصناعية لتوفير الطاقة الرخيصة (النفط والغاز الطبيعي) والموارد الطبيعية المتنوعة وهذه تعد مدخلات للعديد من الصناعات.

ج. **المقومات التشريعية والقانونية:** تهدف التشريعات والقوانين الخاصة بالمناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا إلى جذب الاستثمارات إليها عن طريق الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين، إضافة إلى سهولة ومرونة عملية التعاقد وانسيابية إجراءات العمل داخل المناطق الحرة، كل ذلك يساعد في تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين مع إيجاد مزايا تنافسية للمستثمرين بالمنطقة الحرة.

د. **حجم السوق المتوقع** : تعد الأسواق الليبية من الأسواق الاستهلاكية الصغيرة التي لا تلبي رغبات الشركات الكبرى، ومن جاب آخر فإن المناطق الحرة في ليبيا لديها إمكانية الامتداد إلى الأسواق الأخرى في القارة الأفريقية، إضافة إلى تجارة العبور (الترانزيت) إلى أسواق الدول المجاورة والحبيسة.

هـ. **البنى التحتية والخدمات** : تعد البنى الأساسية في المناطق الحرة في ليبيا ركيزة مهمة لتشغيل وعمل المشاريع، حيث تتوفر الطاقة الكهربائية والمياه وشبكات الصرف الصحي والطرق الداخلية والخارجية المؤدية للمناطق الحرة.

و. **انخفاض الكلفة** : تتميز فرص الاستثمار في المناطق الحرة في ليبيا بانخفاض كلفة الاستثمار للمشاريع فيها، وأن انخفاض الكلفة هو من أهم عوامل تشجيع الاستثمار.

5.3 البعد الاقتصادي للمناطق الحرة في ليبيا

إن الغايات التي تسعى إليها الدول المضيفة للمناطق الحرة لا تقتصر على تحقيق الأرباح من العمليات التجارية فقط، وإنما تمتد لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية على مستوى الدولة بشكل عام، وهي بذلك تعد وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والمساهمة في بناء القاعدة الاقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وعلى هذا الساس فإن أبرز الأبعاد الاقتصادية للمناطق الحرة في ليبيا يمكن إيجازها بالآتي:

1. **البعد المالي للمناطق الحرة:** من أهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المناطق الحرة هو الهدف المالي ، باعتبارها مصدراً للإيرادات العامة، حيث أثبتت تجارب الدول المضيفة للمناطق الحرة

فاعليتها في أيجاد مصدر جديد يضاف إلى مصادر الإيرادات العامة و يمكن أن تحقق عدة أشكال المصادر الإيرادات من هذه المناطق عن طريق (تأجير الأراضي و بدلات التصدير واستحصال الرسوم) بالإضافة إلى ما يمكن أن يدفعه المستثمر من بدلات لقاء الخدمات التي تقدم في تلك المناطق. (علي وصبيح، 2014: 198)

2. **البعد الاستثماري للمناطق الحرة:** لقد حددت القوانين مدة الاستثمار في الأنشطة التجارية والخدمية والمشاريع الصناعية وهي قابلة للتجديد مع ضمان حق المستثمر بالتصرف بالمشروع وعدم فرض أية قيود على المستثمر بخصوص هيكل وعدد العاملين المستخدمين من قبله وكذلك تسهيل إجراءات الدخول والإقامة للمستثمرين والعاملين الأجانب . وقد وضعت القوانين أسعاراً تنافسية للمرتبات والأجور المقررة مراعية في ذلك المرتبات والأجور في المؤسسات الحكومية.
3. **البعد الاجتماعي للمناطق الحرة:** من الأهداف الرئيسة لإنشاء المناطق الحرة هو خلق فرص العمل وتخفيف حدة البطالة . ويعاني المجتمع الليبي من ارتفاع معدلات البطالة، في وقت تعاني معظم مؤسسات الدولة من البطالة المقنعة، وفي ظل الظروف الحالية لا يوجد في الأمد القريب حلا لهذه المشكلة إذ إن البيئة الاستثمارية غير داعمة للمستثمرين من وجهة نظرهم وعليه تبقى المناطق الحرة هي الأمل لتقليل حجم البطالة (د . البصري ، 2012، ص (9) وهذا يدل على أن مساهمة المناطق الحرة في خلق فرص العمل في ليبيا تكاد تكون معدومة.

6.3 دور المناطق الحرة في تنمية الاقتصاد الليبي

تنفيذا لسياسات الحكومة الهادفة إلى تنمية وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبي في المناطق الحرة والتوسع في إنشاء المزيد من المناطق الحرة في مواقع جغرافية مختلفة من ليبيا والارتقاء بجودة خدماتها والمزايا التي تمنحها للمستثمرين إلى المستويات العالمية وذلك بهدف تعظيم مردود النشاط الاستثماري وكذلك المساهمة بشكل فاعل في دفعه عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا، والدور الذي تقوم به المناطق الحرة من حيث ما تدره استثماراتها من دخل وبالتالي دورها في الاقتصاد الوطني، من خلال تحقيق أهدافها التي تتمثل في تشجيع إقامة الصناعات التصديرية وتشجيع المبادلات التجارية الدولية لدعم الميزان التجاري وتوفير فرص العمل للأيدي العاملة المحلية وإكسابها المهارات الفنية المتطورة في دعم الاقتصاد الوطني. (الكواش، 2010: 76-77)

المبحث الرابع: الجانب العملي للدراسة

1.4 مقدمة

تعتمد الدراسة العملية بشكل أساسي على دراسة وتحليل واقع المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا، حيث يتناول هذا المبحث وصفاً لمجتمع الدراسة من خلال تحليل وصفي لمضمون القرارات الصادرة بإنشاء المناطق الحرة لغرض استخلاص النتائج.

وتعتمد الدراسة على القوانين واللوائح والتقارير الصادرة من الجهات ذات العلاقة في إنشاء المناطق الحرة وتجارة العبور. من خلال التحليل الوصفي للبيانات الواردة في القرارات الصادرة بالخصوص، باستخدام نموذج التحليل الرباعي (SWOT) لمعرفة نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات التي تواجه المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا.

2.4 التحليل الرباعي

يعتبر التحليل الرباعي (SWOT) من أهم الأدوات المستخدمة في التخطيط الاستراتيجي، والتي يساعد في تقييم الأوضاع القائمة والعوامل المؤثرة من الداخل والخارج، وتتمثل نتائج هذا التحليل في النتائج المدرجة بالجدول رقم (4.2) والذي يبين نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات التي تواجه نجاح المناطق الحرة وتجارة العبور.

جدول رقم (4.2) نتائج التحليل الرباعي

نقاط القوة	نقاط الضعف
– توفر الإرادة السياسية. – الموقع الجغرافي الاستراتيجي المتميز. – وجود التشريعات المنظمة للمناطق الحرة. – وجود التشريعات المنظمة للاستثمار. – توفر المؤسسات المالية. – القرب من الأسواق الدولية. – وجود وتنوع الموارد الطبيعية. – توفر الموانئ البحرية ذات المواصفات العالمية.	– عدم وجود رؤية استراتيجية للاستثمار. – الاعتماد المفرط على قطاع واحد وهو النفط. – ضعف الجاهزية التكنولوجية. – عدم وجود ثقافة الاستثمار. – ضعف البنية التحتية لبعض المناطق الحرة وطرق العبور. – ضعف سوق العمل. – ضعف القطاع الخاص. – ضعف الأسواق المالية. – ضعف مخرجات التعليم العالي والمتوسط. – عدم الالتزام بتطبيق المعايير والمواصفات القياسية العالمية. – البيروقراطية في الإجراءات. – استمرار عدم اليقين الأمني.

الفرص	التهديدات
– زيادة الناتج القومي المحلي. – فتح مواقع استثمارية جديدة. – زيادة توفير فرص العمل والتوظيف والحد من البطالة – جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة. – تعزيز الظروف لتحقيق مكاسب اقتصادية. – عقد شراكات إقليمية قوية. – تحسين سمعة ليبيا الدولية في مجال الأعمال. – توطين الصناعات التكنولوجية. – التنمية العمرانية والمكانية والإقليمية. – استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المحلية. – زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات. – تحديد وتقييم المشاريع التجريبية للتجارة في المناطق الحرة. – بناء وتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. – تطوير فرص الطاقة المتجددة للتصدير. – فرصة لتطوير شبكة جديدة من المناطق الحرة بما يتماشى مع المعايير الدولية والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الرشيدة. – توسيع قاعدة الضرائب/الإيرادات المستقبلية. – تدابير لاستبدال الواردات. – دعم دولي قريب للوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. – نقل وتوطين الصناعات الخارجية.	– استمرار انعدام الاستقرار السياسي والأمني. – زيادة المنافسة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المنافسين مثل تونس والجزائر. – العامل الاجتماعي. – وجود نزاعات بشأن ملكية بعض الأراضي والمواقع. – تصاعد الحرب في الشرق الأوسط. – تدهور التوقعات الأمنية الدولية. – انخفاض الطلب على النفط وأسعاره على المدى المتوسط.

3.4 معوقات التي تواجه تفعيل المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا

رغم صدور العديد من القرارات بإنشاء مناطق حرة في بعض المناطق، إلا أن أغلبها لم يكتب لها النجاح أو تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وهناك العديد من الأسباب المحتملة التي أدت إلى عدم توفر بيئة اقتصادية واستثمارية ملائمة لأنشطة المنطقة الحرة، نذكر منها:

1. غياب الاستقرار السياسي والأمني والإداري.
2. عدم وجود مرافق خدمية وبُنى تحتية لإنشاء المناطق الحرة وطرق العبور.
3. ضعف الخبرة ونقص المعرفة والتدريب في إدارة المناطق الحرة.

4. عدم وجود مخصصات مالية في الميزانية العامة لتأسيس المناطق الحرة.
5. ضعف اللوائح والتشريعات المحلية المنظمة المناطق الحرة وعدم مواكبة القوانين الاقتصادية العالمية.
6. وجود قرارات تعيق تفعيل تجارة العبور نحو الدول الحبيسة.
7. عدم تفعيل نظام تجارة العبور "الترانزيت" عبر المنافذ البحرية والبرية.
8. صعوبة التنسيق مع الجهات العامة ذات العلاقة بعمل المناطق الحرة كالجمارك والجوازات والضرائب والمصارف وغيرها بهدف تسهيل اجراءات المستثمرين.
9. عدم مواكبة التطورات التكنولوجية في تفعيل أنظمة التتبع الجمركي لمراقبة حركة النقل.
10. مشاكل إدارية في إتمام إجراءات إنشاء المنطقة الحرة.

4.4 سبل تطوير المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا

يعتبر عامل الاستقرار السياسي والأمني والإداري من أهم العوامل في نجاح وتفعيل دور المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا، بالإضافة للعوامل التالية:

1. العمل على تطوير الأنظمة والتشريعات الخاصة بالمناطق الحرة وتجارة العبور.
2. الاهتمام بمشاريع البنى التحتية الأساسية للمناطق الحرة وتجارة العبور.
3. العمل على جذب الاستثمارات وخاصة الصناعية منها في المناطق الحرة.
4. التنسيق بين هيئة تشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة والمناطق الحرة بشأن تنشيط الحركة الاستثمارية.
5. العمل على تفعيل تجارة العبور "الترانزيت" وذلك لما تتمتع به ليبيا من موقع متميز يجعل ليبيا المنفذ الأهم للدول الحبيسة، مما سيدعم الموانئ الليبية وقطاع المواصلات والنقل بالإضافة إلى القطاعات الأخرى.
6. زيادة التنسيق بين الجهات العامة (الجمارك، الضرائب، المواصلات، العمل، المصارف، الوكالات، ..... وغيرها) عن طريق إيجاد آلية عمل مشترك فيما بينها وبين إدارة المناطق الحرة بما يضمن سير العمل بانسيابية تامة وفقا للضوابط والتشريعات.
7. العمل على توحيد الإجراءات الإدارية والمالية والاستثمارية لجميع المناطق الحرة وإيجاد قاعدة للبيانات الاستثمارية.
8. العمل على إنشاء مناطق حرة خاصة للاستفادة من الموارد الطبيعية المتنوعة في العديد من المجالات والتي تزخر بها ليبيا.

5.4 نتائج وتوصيات الدراسة

1.5.4 نتائج الدراسة

1. تلعب المناطق الحرة دوراً هاماً في حل بعض المُشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من دول العالم، حيث تُعد أحد الأدوات الرئيسية التي تأخذ بها الدولة لزيادة كفاءة استخدام الموارد المُتاحة واستيعاب الأيدي العاملة المعرضة لخطر البطالة بإيجاد فرص عمل جديدة لها وبالتالي تخفيف حدة الفقر، بالإضافة إلى زيادة العائد من النقد الأجنبي وزيادة الصادرات وتنمية المناطق النائية، ونقل التكنولوجيا.
2. تهدف المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا إلى جذب مجموعة كبيرة من الاستثمارات المحلية والخارجية وفتح عدد من فرص العمل.
3. إن فرص نجاح المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا كبيرة لما تتمتع به من موقع جغرافي متميز وإمكانيات طبيعية هائلة، ولا ينقصها إلا وضع سياسات إدارية وجمركية واقتصادية سليمة تتماشى مع المتغيرات الدولية الجديدة، وهذه السياسات لابد أن تكون أكثر مرونة.
4. الاستفادة من المساحات الشاسعة والتي تزيد عن (140) مليون متر مربع مخصصة لإقامة مشاريع صناعية وتجارية وخدمية متنوعة، وتوفر هذه المناطق حوالي (10) آلاف فرصة عمل مباشرة.
5. إن التأخر في تفعيل المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا يرجع إلى الظروف السياسية والأمنية والذي انعكس على خطط التنمية الداعمة للبنية التحتية الخاصة بالمناطق الحرة وتجارة العبورفي ليبيا.

2.5.4 توصيات الدراسة

1. العمل على تحقيق الأهداف المرجوة من إقامة المناطق الحرة وخاصة في جذب الاستثمارات وتشجيع تجارة العبور وعمليات التصنيع المختلفة وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات لتحقيق هذه الأهداف، ويجب أن يكون ذلك بوضع سياسات اقتصادية فاعلة وكذلك تحديث التشريعات اللازمة لذلك.
2. دعم الحكومة للمناطق الحرة وطرق العبور من خلال تخصيص مبالغ مالية في ميزانية التنمية المطلوبة لإنشاء البنية التحتية للمناطق الحرة، والعمل على شق الطرق عبر الصحراء إلى الجنوب لتسهيل تجارة العبور.

6.4 المراجع

أولاً: الكتب

- **كرواد**، محمد أحمد، المناطق الحرة في ليبيا ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، (طرابلس: دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، 2020).
- **الاستراتيجية الوطنية، (2024)**، الاستراتيجية الوطنية للمناطق الحرة وتجارة العبور، وزارة الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية.
- **الأمم المتحدة**، (2005)، إدارة الشؤون الاقتصادية، "المناطق الإحصائية في العالم لأغراض الاستخدام في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع".
- **فتحية**، خوميجة، (2016)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، الملتقى العلمي الدولي الخامس، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس.

ثانياً: المجلات العلمية والرسائل الجامعية

- **علي**، مظفر حسني، **صبيح**، دينا طلال، (2014)، المناطق الحرة في العراق الواقع والتحديات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (12)، العدد (42).
- **فضلية**، عابد، (2008)، اقتصاديات المناطق الحرة في سورية، دراسة حالة، تطبيقية، مقارنة الوضع الراهن والمقترحات، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (30) العدد (3).
- **السيد**، سمير عاشور، (2020)، نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة دراسة ميدانية في مدينة بورسعيد، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد (15).
- **الشتيوي**، عمر رمضان، (2009)، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الليبي والاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا.
- **الكواش**، أنيس عمر، (2010)، دور المناطق الحرة العربية في جذب الاستثمارات دراسة لعينة من البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس.
- **الفارسي**، عزالدين سعيد، **إسماعيل**، أحمد، (2023)، أثر المنطقة الحرة بمصراته على التنمية الاقتصادية في ليبيا – فرص وتحديات، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (14) العدد (3).

- **مصطفى**، إيمان محمد عبداللطيف (2007)، دور المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في تنمية الاقتصاد المصري بالإشارة إلى التجربة الصينية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- **القبي**، محمد عبدالهادي، (2010)، دور المناطق الحرة في تنمية الاقتصادات الوطنية، دراسة تحليلية لتجارب كل من مصر والإمارات وتونس، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس.
- **باوزير**، عبد الله داوود **(2000)**، الفعالية التنظيمية للمنطقة الحرة بعدن، دراسة تطبيقية بالجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- **زين الدين**، صلاح **(2002)**، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، جامعة طنطا، كلية الحقوق.

ثالثاً: التشريعات

- دولة ليبيا، السلطة التشريعية، (القانون رقم (9) لسنة 2000م بشأن تنظيم المناطق الحرة وتجارة العبور)، الصادر بتاريخ 25 ذوالقعدة، الموافق 1/الربيع/1430ميلادية، سرت.
- دولة ليبيا ، اللجنة الشعبية العامة، (قرار رقم (137) لسنة 1372م.ر (2004مسيحي) بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2000م بشأن تنظيم المناطق الحرة وتجارة العبور)..، الصادر بتاريخ 1372/08/01و.ر 2004مسيحي.
- قرار رئيس مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية رقم (263) لسنة 2022م، بشأن تشكيل لجنة دراسة مشروع طريق العبور(مصراته – تمنهنت – أغاديس).
- قرار مجلس الوزراء رقم (265) لسنة 2022م بشأن اعداد دراسات ومقترحات بشأن تنفيد مشروع طريق العبور (بنغازي الكفرة السودان).
- قرار مجلس الوزراء رقم (127) لسنة 2023م بشأن الإذن لوزارة المواصلات بمباشرة إجراءات التعاقد مع مكاتب استشارية لإعداد الدراسات الاقتصادية والفنية والتخطيطية لطرح مشروع انشاء طريق (مصراته– تمنهنت – اغاديس)